

المقدمة

الباب الأول

ماهية غسل الأموال ومدى مشروعيتها

١	الفصل الأول: غسل الأموال - المفهوم - النشأة - المصادر
١	المبحث الأول: التعريف بعملية غسل الأموال ✓
٤	- موقف التشريعات العربية من تعريف غسل الأموال
٦	- تعريف غسل الأموال في الفقه الإسلامي
١٢	- الغسل الشرعي للأموال في الفقه الإسلامي
١٤	- الغسل غير الشرعي للأموال "الغسل الاقتصادي"
٢٠	المبحث الثاني: طبيعة عملية غسل الأموال
٢٠	- غسل الأموال ظاهرة مستحدثة
٢٣	- غسل الأموال من صور الجريمة المنظمة
٣٠	المبحث الثالث: مصادر الأموال المشبوهة المراد غسلها
٣٤	- مصادر الأموال المشبوهة كما حددها القانون المصري
٣٨	الفصل الثاني: تطور تجريم غسل الأموال
٤٠	المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية
٥٣	المبحث الثاني: تطور تجريم غسل الأموال على المستوى العربي
٥٩	المبحث الثالث: تطور مشروعات قوانين مكافحة غسل الأموال في مصر
٦٤	المبحث الرابع: تطور تجريم غسل الأموال في الفقه الإسلامي
٧٣	الفصل الثالث: فلسفة تجريم غسل الأموال ✓
٧٣	المبحث الأول: الاعتبارات الاقتصادية
٨٢	المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية لعملية غسل الأموال
٨٥	المبحث الثالث: فلسفة تجريم غسل الأموال في الفقه الإسلامي
٨٧	- مخالفة فعل غسل الأموال للنص الشرعي

- ٩٠ - تحريم الكسب الحرام فى كل صورته وأشكاله
٩٩ - مخالفة فعل غسل الأموال لمقاصد الشريعة
١٠١ - الخروج على قاعدة الاستخلاف فى الأموال

١٠٤ الفصل الرابع: جريمة غسل الأموال فى ظل غياب التشريع الخاص

المبحث الأول: مدى كفاية وفعالية النصوص الواردة فى قانون العقوبات

- ١٠٩ فى مواجهة غسل الأموال
١٠٩ المطلب الأول: تجريم غسل الأموال وفقاً للقواعد العامة للاشتراك
١٠٩ - طبيعة المساهمة الجنائية
١١١ - مفهوم المساهمة الجنائية فى الفقه الإسلامى
١١٢ - مدى إمكانية تطبيق قواعد الاشتراك على غسل الأموال

المطلب الثانى: تجريم غسل الأموال بوصفه جريمة إخفاء متحصلات

- ١٢٢ جنائية أو جنحة
١٢٣ - مدى اعتبار جريمة غسل الأموال من صور الإخفاء
١٢٣ - أوجه الاتفاق بين جريمة الإخفاء وغسل الأموال
١٣٠ - أوجه الاختلاف بين جريمة الإخفاء وغسل الأموال

المبحث الثانى: مدى فعالية وكفاية نصوص التجريم فى القوانين ذات الصلة

- ١٣٥ غير المباشرة بغسل الأموال
١٣٥ المطلب الأول: قانون الكسب غير المشروع
١٤١ المطلب الثانى: قانون مكافحة المخدرات
١٤٢ المطلب الثالث: قانون سرية الحسابات المصرفية
١٤٨ المطلب الرابع: قانون المدعى العام الاشتراكى

الباب الثانى

المسئولية الجنائية عن غسل الأموال فى التشريعات الجنائية الخاصة

- ١٥١ تمهيد
١٥٢ الفصل الأول: تعريف جريمة غسل الأموال فى الاتفاقيات الدولية
١٥٤ المبحث الأول: جريمة غسل الأموال فى اتفاقية فيينا ١٩٨٨

الصفحة	الموضوعات
١٥٧	المبحث الثاني: جريمة غسل الأموال في اتفاقية ستراسبورج ١٩٩٠
١٥٩	المبحث الثالث: جريمة غسل الأموال في اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠
١٦١	الفصل الثاني: الركن المفترض في جريمة غسل الأموال "الجريمة الأولية"
١٦٢	المبحث الأول: طبيعة الجريمة الأولية في الاتفاقيات الدولية
١٦٤	المبحث الثاني: الجريمة الأولية في التشريعات المقارنة
١٦٥	<u>المطلب الأول: الجريمة الأولية في التشريع الفرنسي</u>
١٧٠	<u>المطلب الثاني: الجريمة الأولية في التشريع المصري</u>
١٧٥	<u>المطلب الثالث: الجريمة الأولية في الفقه الإسلامي</u>
١٨٢	<u>المطلب الرابع: إثبات الجريمة الأولية مصدر المال</u>
١٨٨	الفصل الثالث: الركن المادي في جريمة غسل الأموال
١٨٨	تمهيد: ماهية الركن المادي وأهميته
١٨٩	المبحث الأول: صور النشاط الإجرامي
١٩١	<u>المطلب الأول: صور السلوك المادي في الاتفاقيات الدولية</u>
١٩٧	<u>المطلب الثاني: صور السلوك المادي في القانون الفرنسي</u>
١٩٨	الصورة الأولى: تسهيل التبرير الكاذب لمصدر الأموال أو الدخول الصورة الثانية: المساهمة في إحدى عمليات التوظيف أو الإخفاء
٢٠٢	أو التحويل للنتائج المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة
٢٠٤	- المساهمة في عمليات التوظيف والإخفاء والتحويل
٢٠٤	- المساهمة والمساعدة في عمليات التوظيف
٢٠٥	- المساهمة والمساعدة في عملية الإخفاء
٢٠٧	- المساهمة والمساعدة في عملية التحويل
٢٠٨	- محل عمليات التوظيف والإخفاء والتحويل
٢١١	<u>المطلب الثالث: السلوك المادي في القانون المصري</u>
	- صور السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال وفقاً
٢١٢	للقانون المصري
٢١٥	- محل السلوك الإجرامي في القانون المصري

- ضرورة أن يكون محل الجريمة ناتجاً عن إحدى الجرائم المنصوص
عليها في المادة الثانية من القانون المصري ٢١٦
- المطلب الرابع: صور النشاط الإجرامي في الفقه الإسلامي ٢١٨
- الشروع في الجريمة في الفقه الإسلامي ٢٢٠
- المطلب الخامس: النتيجة الإجرامية ٢٢٥
- الفصل الرابع: الركن المعنوي** ٢٢٨
- الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في الاتفاقيات الدولية ٢٣٠
- العلم بنشاط غسل الأموال ٢٣١
- إرادة نشاط غسل الأموال ٢٣٤
- مفهوم الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في القانون النموذجي
للأمم المتحدة ٢٣٦
- المبحث الثاني: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في القانون الفرنسي ٢٣٧
- موقف المشرع الفرنسي من عناصر الركن المعنوي ٢٤٠
- المبحث الثالث: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في القانون المصري ٢٤٢
- ماهية العلم ٢٤٤
- وقت توافر العلم أو النطاق الزمني لتحقيق القصد الجنائي ٢٤٥
- مدى الحاجة إلى إثبات علم الجاني في جريمة غسل الأموال بمصدر
المال محل الغسل ٢٤٩
- عبء إثبات علم المتهم في جرائم غسل الأموال بالطبيعة القانونية
للجريمة ٢٥٠
- علم المتهم بالسلوك المكون لجريمة غسل الأموال ٢٥٢
- قصد الإخفاء ٢٥٢
- المبحث الرابع: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي ٢٥٥

الباب الثالث

العقوبة وحالات الإعفاء منها

٢٦٥	الفصل الأول: العقوبة المقررة لجريمة غسل الأموال
٢٦٥	المبحث الأول: العقوبات الأصلية
٢٦٥	<u>المطلب الأول</u> : فى التشريع الفرنسى
٢٦٦	أ- فى حالة الغسل البسيط
٢٦٦	ب- حالة الغسل المقترن بظرف مشدد
٢٦٨	<u>المطلب الثانى</u> : العقوبات الأصلية فى التشريع المصرى
٢٧١	المبحث الثانى: العقوبات التكميلية
٢٧٢	- ماهية المصادرة
٢٧٣	- محل المصادرة
٢٧٣	- محل المصادرة فى القانون الفرنسى
٢٧٤	- المصادرة كعقوبة تكميلية فى القانون المصرى
٢٧٦	المبحث الثالث: العقوبات التبعية
٢٧٦	- فى التشريع الفرنسى
٢٧٦	- العقوبات التى تقع على الشخص الطبيعى
٢٧٨	- العقوبات التى تقع على الشخص المعنوي
٢٨٠	- العقوبات التبعية فى التشريع المصرى
٢٨٣	<u>المبحث الرابع</u> : العقوبة فى الفقه الإسلامى
٢٨٨	- العقوبات المالية
٢٩٢	- الحبس
٢٩٥	المبحث الخامس: مدى توافق العقوبة المقررة لجريمة غسل الأموال مع الدستور
٣٠٢	المبحث السادس: التداخل بين جريمتى غسل الأموال وإخفاء أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة

٣٠٤	الفصل الثاني: الإعفاء من العقوبة
٣٠٤	تمهيد
٣٠٨	المبحث الأول: حدود الإعفاء
٣١٠	المبحث الثاني: حالات الإعفاء
٣١٠	<u>المطلب الأول</u> : حالتي الإعفاء في قانون مكافحة غسل الأموال المصري
٣١٣	<u>المطلب الثاني</u> : حالات الإعفاء من العقاب في الفقه الإسلامي
٣١٣	- العفو -
٣١٥	- مدي جواز نوعي العفو في النظام الجنائي الإسلامي
٣١٩	- التوبة -
٣٢٠	- أثر التوبة في غير جريمة الحراية

الباب الرابع

الجرائم الملحقمة بجريمة غسل الأموال

٣٢٧	تمهيد
٣٣١	الفصل الأول: الركن المفترض في الجرائم الملحقمة بجريمة غسل الأموال
٣٣٥	الفصل الثاني: مخالفة الالتزامات الواردة في المادة الثامنة من القانون
٣٣٥	٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال
٣٣٧	المبحث الأول: الامتناع عن الإخطار عن العمليات المالية المشبوهة
٣٤٥	المبحث الثاني: الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين
٣٥٤	المبحث الثالث: جريمة القيام بفتح حسابات مجهولة أو بأسماء وهمية
٣٥٦	الفصل الثالث: مخالفة الالتزامات الواردة بالمادة التاسعة
٣٥٨	المبحث الأول: الامتناع عن إمساك سجلات ومستندات لقيدها ما تجر به
٣٦١	المؤسسة المالية من عمليات المدة القانونية
٣٦٢	المبحث الثاني: الامتناع عن تحديث البيانات الواردة بالسجلات والمستندات
٣٦٢	المبحث الثالث: الامتناع عن التعاون مع السلطات المختصة

٣٦٥ الفصل الرابع: مخالفة الالتزام الوارد بالمادة الحادية عشرة

الفصل الخامس: موانع المسؤولية الجنائية في الجرائم الملحقة بجرائم

٣٧١ غسل الأموال

٣٧١ تمهيد

٣٧٥ طبيعة المانع من المسؤولية الذي قرره المادة العاشرة

هل يعد أداء الواجب في الفقه الإسلامي سبباً مؤثراً في تحقيق المسؤولية

٣٨٣ الجنائية؟

الباب الخامس

المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في جرائم غسل الأموال

٣٨٧ تمهيد

٣٨٨ الفصل الأول: تعريف الشخص الاعتباري

٣٨٩ الشخصية الاعتبارية في الفقه الإسلامي

٣٩٣ الفصل الثاني: موقف التشريع المقارن من المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري

٣٩٣ الاتجاه التقليدي: عدم إمكان مساءلة الشخص الاعتباري جنائياً

٣٩٦ الاتجاه الحديث: إقرار المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري

٣٩٨ الترويج بين الاتجاهين

٤٠٣ موقف الفقه الإسلامي من المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري

الفصل الثالث: موقف المشرع المصري من تقرير المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري

٤٠٥ المبدأ: عدم الاعتراف بالمسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري

٤٠٦ - الاستثناء: تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية في حالات معينة

٤٠٨ المبحث الأول: المسؤولية الجنائية المقررة للمسئول عن الإدارة الفعلية

٤١٣ المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية الغير مباشرة للشخص الاعتباري

٤١٦ - المسؤولية التضامنية للشخص الاعتباري في الفقه الإسلامي

الباب الختامي

آليات تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال
"إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال واختصاصاتها"

٤١٩

تمهيد

٤٢٣

الفصل الأول: اختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال

٤٣١

الفصل الثاني: مدى الاستقلالية التي تتمتع بها وحدة مكافحة غسل الأموال

٤٣٨

الاختصاص بالتحقيق والتصرف في قضايا غسل الأموال

٤٣٩

الخاتمة

٤٤٣

المراجع

٤٦١

الفهرس

